****

 **رسالة سياسية!

 في اجتماعها الأخير، أوائل هذا الشهر (أيلول 2016)، ناقشت اللجنة المركزية الوضع السياسي السوري وأصدرت بلاغاً عنه. ثم أتبعته برسالة تعالج الوضع الاقتصادي ومنعكساته الاجتماعية والمعيشية.
 والآن نصدر الرسالة السياسية بشيء من التفصيل، آخذين بالاعتبار التطورات المستجدة، وبخاصة ما يتعلق بالاتفاق الروسي الأميركي والهدنة الهشة التي نتجت عنه.
 تأمل اللجنة المركزية أن تصلها ملاحظاتكم على الوثائق الثلاثة التي أصدرتها.
أولاً- في الجانب الميداني:
 تميزت الأشهر الثلاث الماضية (تموز – آب – أيلول )، باحتدام الصراع وتسارع الأحداث والمفاجآت على الصعدين الميداني والسياسي. ورغم الهدنة الهشة، لم تؤدّ الأمور إلى إدخال المساعدات وفك الحصار ومنع التهجير كأرضية من شأنها تمهيد السبيل للوصول إلى حل سياسي ينهي المأساة السورية التي طال أمدها، والتي يتحمل مسئوليتها بالدرجة الأولى النظام وإيران وروسيا والولايات المتحدة الأميركية. كما يتحمل المجتمع الدولي المسئولية، حيث يقف عاجزاً عن دعم الشعب السوري الذي يناضل للخلاص من النظام السوري المتوحش.
 هناك مؤشرات سياسية عدة أججت المعارك في أغلب الجبهات، وبخاصة في حلب وريفها وريف إدلب.
 الأول: التنافس الحاد والاختلاف بين السياستين الروسية والإيرانية حول مآل الوضع السوري ومستقبله بعد " الإجهاز" على الثورة أو إضعافها. وحسب تقديرهم ينبغي السيطرة على حلب كأهم " بؤرة" للثورة كما يتصورون. عندها لا يستطيع الروس حين توزيع الغنائم إلا أن يأخذوا مصالح إيران بعين الاعتبار.
الثاني: تواطؤ كيري ولافروف في الشهر الماضي نتج عنه الاتفاق على هدنه وحل سياسي، بقيت تفاصيله طي الكتمان، من شأنه أن يبقي بشار الأسد في المرحلة الانتقالية. وكان من نتائجه إطلاق يد الروس والإيرانيين في الساحة السورية والعودة إلى حصار حلب.
الثالث: فقد أتى نتيجة أوضاع تركيا المأزومة إثر الانقلاب العسكري الفاشل في 15 تموز الماضي وانشغالها في تثبيت أمنها الداخلي وإعادة النظر بعلاقاتها الدولية والإقليمية تحت هدف تبريد تناقضاتها مع الروس والإيرانيين واسرائيل.
 أ-معركة فك الحصار عن حلب:
 في الأول من آب شن المقاتلون هجوماً معاكساً على أكثر من جبهة، لفك الحصار عن المدينة. لكن الجبهة الأساسية تركزت في الجنوب والجنوب الغربي. لقد وحّد الثوار صفوفهم وأقاموا قيادة عسكرية مشتركة. كانت منطقة الراموسة وما حولها الهدف الرئيسي من أجل فك الحصار. لقد دارت معارك طاحنة بسبب التحصينات التي أقامها النظام في كلية المدفعية وكلية التسليح والكلية الفنية الجوية. كانت أشبه بالقلاع. لكن استبسال الثوار أدى إلى تحريرها جميعاً بما فيها حي الراموسة وسقطت مواقع أخرى قريبة منها.
 لعل سر نجاح كسر الحصار جاء من سكان حلب الذين رفضوه. كما رفضوا عروض النظام والروس بمغادرة المدينة وفق ممرات آمنة كما ادعوا. كانت المآذن تكبر وتدعو إلى الجهاد، أما الأطفال فكانوا يحرقون إطارات السيارات كي يغطوا سماء المدينة بالدخان لتضليل الطائرات المغيرة وحرفها عن أهدافها. ولعل التاريخ سيسجل لهذه المدينة البطلة التي سطرت الملاحم وكسرت الحصار أفضل الذكريات والفخر على مر الزمان.
 بعد فك الحصار أعلنت قيادة الثوار عن مرحلة جديدة تهدف إلى تحرير القسم الغربي من حلب أو على الأقل إحكام الحصار عليه. عسكرياً بالإمكان القول إن القوة الضاربة لمواقع النظام العسكرية قد انهارت وليس بإمكان باقي المواقع القدرة على الصمود. وفعلاً توسع الثوار باتجاه معمل الاسمنت ومشروع (1070) شقة سكنية والحمدانية كما اقتربوا من طريق خناصر بعد أن استولوا على محمية الغزلان العسكرية حيث أضحى هذا الطريق في مرمى نيران الثوار وبالتالي بالإمكان قطع هذا الطريق الذي يعتبر الشريان الرئيسي للنظام. كما تدور معارك في محور جمعية الزهراء.
 تعتبر هذه المعركة محطة مفصلية في الثورة السورية. لقد أدت إلى استعادة الثقة بالنفس والثقة يالمستقبل وازدياد اللحمة الوطنية. كما قصمت ظهر النظام بالسيطرة على حصونه الاستراتيجية وأضعغت قدرات حلفائه على المبادرة والحسم. وزعزعت الثقة بين الروس والنظام . فقد انتشرت الاتهامات عن تقصيرهم وتواطئهم في الدعم الجوي. ومن الهام استثمار هذا الانجاز بتوطيد وحدة الفصائل والانفتاح على حاضنتها التواقه إلى الخلاص من هذا النظام. وأخيراً برهنت معركة حلب بأن الطيران وحده عاجز عن حسم المعارك إلا إذا بقي في السماء أربعة وعشرين ساعة.
 ب -معركة جرابلس:
 معركة جرابلس التي انطلقت أواخر آب، جرت نتيجة تعاون بين الجيش الحر وقطعات عسكرية تركية. كانت معركة نظيفة لم تسفر عن ضحايا ولم يحدث فيها أي تهجير، بل أخذ المهجرون يعودون إليها.
 تركيا وضعت لها أهدافاً لا تقتصر على طرد داعش وإعادة ميليشيا pyd إلى شرق الفرات فحسب، بل تطمح إلى إقامة منطقة عازلة على طول الشريط الحدودي. وقد تمكنت من السيطرة على بلدة الراعي ومحيطها وتسعى للوصول إلى مدينة الباب.
التدخل التركي هذا جاء نتيجة تفاهمات تركية- روسية وتشجيع إيراني لمنع قيام كانتون كردي في الشمال السوري، بعد التقارب الذي جرى فيما بينها. أما الموقف الأميركي أخذ أيضاً يتغير، حيث طالب بايدن " قوات سورية الديمقراطية" بالانسحاب إلى شرق الفرات. لكنهم رفضوا قيام المنطقة الغازلة. وهكذا أضيفت تركيا إلى الدول التي لها وجود عسكري مباشر على الأرض السورية وبالتالي أخذ دورها يتعزز بعد أن كانت طوال السنوات الأربع الماضية مترددة لا تقدر على التدخل.
 من الضروري والمفيد التمييز بين الأكراد وتنظيماتهم المنخرطة في الثورة السورية ومنظماتها السياسية وبين غلاتهم والمتطرفين منهم مثل تنظيمpyd السوري و pkk التركي الساعين لإقامة كيان كردي مستقل ، ويعملان على أجندة تقسيمية كما تدل تصرفاتهم. إن سلوك هؤلاء يضعهم في موقع العداء للثورة السورية. هذا عدا عن طرحهم غير التاريخي. كما أنهم لا يشكلون أكثرية بين الأكراد، وكذلك في المناطق التي يتواجدون فيها. لقد آن الآون أن تطرح الثورة القضية الكردية كقضية وطنية سورية، وتعالجها كقضية مكون سوري أصيل له لغته وثقافته وحقوقه القومية والسياسية والمدنية على قاعدة المواطنة والمساواة التامة مع الجميع في الحقوق والواجبات، في إطار وحدة سورية أرضاً وشعباً .
 ج- العودة إلى حصار حلب:
 تميز شهر آب وأوائل أيلول بتطورات ميدانية اتسمت بالكر والفر، وانتصارات هامة في ريف حماه الشمالي والغربي
 رغم الخسائر الكبيرة التي تعرض لها النظام وإيران وميليشياتهم في معارك فك الحصار عن حلب، إلا أن الروس اعتبروا ذلك هزيمة لهم، إضافة إلى استشعارهم مخاطره على النظام، مما أطلق هيستيريا انتقامية متوحشة وغير مسبوقة، تجلت بعاصفة من القصف الجوي الروسي، بمعدل (83 غارة بالساعة)، على منطقة الراموسة باستخدام النابالم والقنابل الفوسفورية والعنقودية والفراغية وغاز الكلور، كما استقدم النظام لواء من الحرس الجمهوري، وآخر من الفرقة الرابعة، وجند الروس المزيد من المرتزقة. أما إيران فقد حشدت آلاف المقاتلين من الحرس الثوري ومن القوات الإيرانية، إلى جانب ميليشيا حزب الله والميليشيات العراقية والأفغانية والباكستانية من أجل استعادة الكليات العسكرية وإعادة فرض الحصار على طريق الراموسة، مما اضطر الثوار للانسحاب التكتيكي، ثم ما لبثوا أن شنوا هجوماً معاكساً على عدة نقاط في حي العامرية والدخول في معارك كر وفر وسط هيمنة للطيران الروسي على أجواء المعارك.
 في أواخر الشهر الماضي (آب) انطلق هجوم ثوار حماه، ومن عدة محاور في ريفها، وبجبهة عرضها 20كم، وتم تحرير العديد من الحواجز والقرى لتصل إلى تحرير حلفايا. ومع بدء المرحلة الثانية تم تحرير بلدة طيبة الإمام ومن ثم مدينة صوران وصولاً معردس، لتتوقف عند مشارف معسكرات جبل زين العابدين وقمحانة. ثم توجت بعد أسابيع بالسيطرة على بلدة معان مركز شبيحة النظام.
 من المؤكد أن معارك ريف حماه ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجبهة الساحل، من شأنها أن تخفف الضغط عليها حيث أنها تتعرض وبشكل مستمر لهجوم عنيف من قبل النظام وشبيحته وحلفائه. كما يمكن أيضاً أن تشتت قوى النظام في معارك ريف حلب.
 لقد دللت معارك ريف حماه والتقدم السريع للثوار فيها، أن الجيش الحر مازال قادراً، مع الفصائل الأخرى، على المبادرة والتحكم بفتح الجبهات وقيادة المعارك.
 كما أطلقت هذه المعارك رسالة واضحة للنظام وحلفائه، ترفض التقسيم وتزعزع فكرة ( سورية المفيدة ) والدويلة الطائفية وتحبط كل المخططات الرامية لزرعها.
 من المفيد التذكير هنا بأن شخصيات معارضة بارزة وجهت اتهامات إلى الإدارة الأميركية تحملها المسئولية عن حصار حلب. فاضطرت هذه الإدارة إلى توضيح موقفها من خلال ممثلها مايكل راتني المسؤول عن الملف السوري، الذي اجتمع مع ممثلي الائتلاف. فيما يلي أهم الأفكار التي طرحها:
 1- المعركة في حلب ليست نهائية ولن نسمح بحصار شرق حلب ولا غربها.
 2-لسنا قريبين من إيجاد حل للمسألة السورية وسنبقى نتحاور مع روسيا، بما يحقق مطالب الثورة السورية للوصول إلى دولة مدنية، ومن دون وجود للأسد. والخلاف معها يدور حول المرحلة الانتقالية.
 3-لن نتعاون عسكرياً مع الروس لأنه يغضب السوريين.
 4-نصيحة بفتح علاقات مع pyd وصالح مسلم.
 5-ديمستورا لن يستقيل ويرغب باستمرار المفاوضات وفق إطار تنفيذي واضح.
 6-الثقة بين الأمريكان والروس غير موجودة.
 هذه الآراء التي طرحها راتني غير مقنعة، وعلينا إذاً أن نربط العودة لفرض الحصار بالاتفاق الروسي-الأميركي الأخير الذي اعطى الضوء الأخضر للأعداء لحشر المعارضة، ودفعها للقبول بالمواقف الأميركية.
 د-التطورات الميدانية في ظل الهدنة وما بعدها:
 يجمع المراقبون أن الاتفاقية بما فيها الهدنه لم تعش طويلا. فالروس والنظام لم يلتزموا بها. كانت لهم أهداف خفية عملوا جاهدين لتحقيقها. لعل أهمها ضرب مواقع الثوار تحت حجة محاربة "جبهة فتح الشام" التي نصت عليها الاتفاقية. كذلك إيجاد شرخ بين المعارضة المسلحة والمعارضة السياسية. هذا عدا عن متابعة تهجير سكان المعضمية والوعر الحمصي، بعد أن هجروا سكان داريا وسكان مزارع مضايا.
 ففي اليوم الأول من الهدنة خرقها النظام خمس وخمسين مرة. كما منعوا ادخال المساعدات حتى الان، تحت حجج واهية، مخالفين بذلك قراري مجلس الأمن رقم 2165 و 2254 اللذين يسمحان بإدخال المساعدات دون اذن من النظام ودون تفتيش.
 المواطنون كانت لديهم رغبة جامحة لقيامها. وحين بدأت أظهروا ارتياحهم لها وأملوا أيضا أن تدخل المساعدات لتخفف من نقص الحاد للمواد التموينية، وهناك ارتياح أن حلب لم تشيع شهيدا في اليوم الثاني من العيد، كما عبرت جهات دولية بعد تمديد الهدنة عن رضاها عنها رغم بعض الخروقات واعتبرتها مقبولة.
 مع الأسف ازدادت الخروقات بشكل ملفت بعد العيد خصوصا بعد تمديدها أسبوعا إضافيا. لكن النظام أصر على عدم ادخال المساعدات وأخذ يعيد تموضع قواته مصراً على القتال رغم الهدنة. وأرسل تعزيزات الى درعا والقنيطرة. وتعرض القسم الشرقي من حلب للقصف من طيران النظام. كذلك استمر الخرق في أغلب المناطق السورية، كجوبر وحريتان ومحيطها وريف حلب الجنوبي والغربي وتمكنت الفصائل المسلحة من صد تلك الهجمات.
 خلال هذه الفترة طلبت روسيا من مجلس الامن تبني الاتفاقية كنوع من الضغط على الولايات المتحدة التي تلكأت عن التعاون في الجانب العسكري من الاتفاقية. كان جوابها " لم نصل مع الروس الى صيغة مشتركة من شأنها أن تعرض على مجلس الامن " وتبع ذلك تصاريح تفيد بأن هناك صعوبة في التمييز بين جبهة فتح الشام والفصائل المعتدلة، وآخر يرفض تنفيذ الاتفاقية قبل وصول المساعدات.
 ومع توسيع النظام حملاته العسكرية والغارات على جباتا الخشب وخان الشيح ومنطقة سعسع والنشابية ووادي بردى والقلمون الشرقي. أما في ريف حمص فقد ألقيت عليها قنابل النابالم التي جعلت الجثث مُتفحمة.
 وسط حالة الاستعصاء هذه ومع تدهور الأوضاع الإنسانية بسبب خروقات النظام وروسيا التي زادت عن255 خرقا.
 وقعت حادثة قصف مواقع النظام في دير الزور من قبل طيران التحالف الدولي حيث اعترفت الولايات المتحدة بحصوله لكن عن طريق الخطأ. كانت رسالة واضحة للروس لضبط إيقاعهم، وأخرى لأطراف في إدارة أوباما تحذرهم من مغبة التهاون في المسائل الاستراتيجية. وكان رد فعل الروس هو استهداف قوافل المساعدات الإنسانية المدرجة تحت القرار الدولي 2254.
 ثم طلبت روسيا عقد اجتماع طارئ لمجلس الامن لمناقشة التطورات إلا أن الأجواء المتوترة بين الطرفين أدت الى تفاقم الخلافات وتبادل الاتهامات علنا في مؤتمر صحفي تحدثت فيه سفيرة الولايات المتحدة بهجوم لاذع على الروس تبعه رد السفير الروسي تشوركن بالشكوى من التعجرف الأمريكي والخروج عن الأعراف الدبلوماسية.
 عقب الإعلان عن انهيار الهدنه واصل النظام وروسيا حملات القصف على حلب وريفها كذلك على خان شيخون بريف ادلب وصولا ابطع وانخل في ريف درعا.
 لكن التطور الأبرز والاخطر هو الهجوم الذي باشره الطيران الروسي والاسدي وهو الأعنف على احياء وارياف حلب. فمنذ منتصف الخميس 22-9 يواصل الطيران المشترك حملة الإبادة الشاملة مستخدما القنابل الفراغية والعنقودية إضافة الى صواريخ الروس الارتجاجية والتي دمرت عشرات المباني إضافة الى ثلاث مراكز للدفاع المدني وسقوط اكثر من مائتي شهيد ومئات الجرحى. بالتوازي مع قصف مُركّز على ريف حمص الشمالي وعلى جبلي الاكراد والتركمان بالساحل، وقد اندلعت معارك في جميع هذه المواقع تمكن فيها الثوار من صد الهجمات وتحرير بلدة معان في ريف حماة، واستعادة السيطرة على مخيم حندرات في ريف حلب الشمالي.
 على إيقاع حملة الإبادة التي أطلقها طيران الأسد والروس والتي حولت حلب وريفها واحيائها الى محرقة حقيقية زارعة الموت والدمار في كامل ارجائها. انعقد مجلس الامن مجددا في 25-9 لمعالجة تطورات هذه الحملة، بعد ما تقاطرت الادانات الدولية ضد جرائم الحرب التي يرتكبها العدوان الروسي لتضاف الى جرائم الأسد، لكنه كان مخيبا للآمال. لتشهد حلب كما عبر الرئيس الفرنسي "وصمة عار على جبين المجتمع الدولي والمنظمات الدولية".
 ثانياً-المسألة السورية كقضية دولية:
 أ- الاتفاق الروسي الأميركي وتداعياته:
 بعد مخاض عسير من المفاوضات بين كيري ولافروف، أعلنا في 10 أيلول في جنيف اتفاقاً للهدنة، وصفه كيري بأنه " منعطفاً مصيرياً" إذا تمّ الالتزام به. أما لافروف أكد أنه "حصيلة عمل ضخم". وتناولت المعارضة السياسية والمسلحة هذا الاتفاق بتعليقات تراوحت بين النقد والرفض في البداية، ثم أخذت تتراجع حتى وصل الأمر إلى القبول به مع التحفظ، خصوصاً بعد أن أعلنت تركيا والسعودية قبولهما به، مع التأكيد أن لا مكان فيه للأسد في الحل السياسي، وأن جنيف1 هو الأرضية له. كذلك أيدته على مضض الدول الأوربية الرئيسية التي دعت إلى اجتماع لندن يحضره وفد من الهيئة العليا للتفاوض برئاسة حجاب. إلا أن سرية مضامين هذا الاتفاق فتحت الباب منذ البداية على مجموعة من التساؤلات والشكوك حول أهدافه الحقيقية. حيث أظهرت هشاشته المبكرة عن وجود خداع متبادل ومراهنات مضمرة لدى الطرفين. فالروس هلّلوا لموافقة الأمريكان على فصل المعارضة المعتدلة عن جبهة فتح الشام (النصرة)، والتزامهم بالمشاركة العسكرية للقضاء على الفصائل المتطرفة والتي تعني عند الروس كل من يقاتل النظام. أما الأميركي يسعى إلى مزيد من التوظيف الروسي بمهمات أميركية تزيد من تورطه في الأزمة السورية مع منعه في اللحظة المناسبة من تحقيق غايته. لكن الروس لم يدركوا بعد أن الأمريكان على الرغم من تفويضهم لهم بالشأن السوري، لكن هذا لا يمثل أي اعتراف بِالندية، ولا يهدف إلى تمكين الروسي من فرض حل سياسي يضمن مصالحه كما يحلم، بل لمزيد من استثمار دوره في ترجمة الأجندة الأمريكية في مواصلة الحرب والقتال، وأن دوره ليس سوى مهمة أمريكية تقضي المزيد من التورط العسكري في سوريا، بهدف إذكاء الصراع وانهاك جميع اطرافه بدءاً من روسيا إلى إيران وملحقاتها، مروراً بالأسد وزمرته، وإبقاء هذا الصراع مفتوحاً حتى تتوافر عناصر الحل التي تضمن المصالح الأميركية أولاً ودون غيرها.
 فيما يلي أهم الانتقادات التي وجهت إلى هذا الاتفاق.
 1" – لاتوجد آلية لمراقبة الخروقات وتحديد مسئولية الطرف الذي يخرق ولم تحدد جهات محايدة لهذه المهمة. فالنظام وحتى الروس سبق لهما أن خرقا الهدن السابقة وبخاصة هدنة أواخر شباط الماضي.
 2" – هناك ازدواجية في المعايير. فالاتفاق حدد الجهات الإرهابية بداعش وجبهة فتح الشام بينما أغفل حزب الله الإرهابي وباقي الميليشيات الأجنبية التي أرسلتها إيران.
 3” -مطالبة بهدنة شاملة تسري على كامل المناطق موضع الصراع بما فيها المناطق المحاصرة حيث ينبغي فك الحصار عنها وارسال المساعدات الإغاثية إليها.
 4” -من خلال الحديث عن هذا الاتفاق بدا للمعارضة أن روسيا وكأنها هي عرّاب هذه الاتفاقية. ولا يخفى على أحد أنها ليست طرفاً محايداً. فقد كانت منذ تدخلها خصماً للشعب السوري، حيث مارست حرباً ضده وفتكت من خلال طيرانها بعشرات الأولوف من الناس ودمرت أكثر بكثير مما دمره النظام. فلا يجوز هنا أن تكون الخصم والحكم.
 يمكن أن نضيف إلى هذه الانتقادات أيضاً، أن هذا الاتفاق أخرج النظام من دائرة الإرهاب، فأصبح مؤهلاً ليكون شريكاً في محاربته. كذلك محاولة خلق فتنة بين الفصائل المقاتله من جهة وبينها وبين المعارضة السياسية من جهة أخرى. هذا عدا أن الاتفاق نسف كل قرارات مجلس الأمن بشأن القضية السورية وخاصة جنيف1 المتضمن بالقرار 2118 والقرار 2254 واتفاق الهدنة في أواخر شباط الماضي.
 وأخيراً لابدّ من الإشارة إلى الخلاف بين كيري ووزارة الدفاع والأجهزة الأمنية التي اعترضت على فكرة التنسيق العسكري مع الروس. فهناك قوانيين منذ الحرب الباردة تمنع قيام مثل هذا التعاون كي لاتمكن الروس من الاطلاع على الاسرار والتقنيات التي تحكم مثل هذا العمل. وهناك اتهامات واضحة تجاه كيري تقول: أنه كان يسعى لكسب معنوي شخصي قبل خروجه من وزارة الخارجية. وهذا تمّ على حساب المصلحة العامة الأميركية.
 ب-مؤتمر لندن :
 وسط اهتمام ومشاركة دولية وعربية وإقليمية، ورعاية واشراف وزير الخارجية البريطاني، عقدت مجموعة أصدقاء الشعب السوري اجتماعاً ضمّ معظم ممثليها لإفساح المجال أمام الهيئة العليا للمفاوضات كي تقدم رؤيتها للحل السياسي ولمستقبل سوريا من خلال وثيقة (الإطار التنفيذي للحل السياسي)، والتي استندت إلى قرارات الشرعية الدولية وإلى بيان جنيف1 لعام 2012 وكافة قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.
 ربما يأتي هذا النشاط البريطاني تعبيراً عن الموقف الأوربي المستاء من التهميش الأميركي، وسط غياب لافت لوزير خارجيتها الذي تابع أعمال الاجتماع عبر دارة تلفزيونية، ووصف هذه الوثيقة بكونها "جيدة ومتكاملة لكنها تفتقر إلى الواقعية ...".
 نعتقد أن طرح وثيقة المعارضة بهذا الاهتمام الأوربي وهذه الرعاية البريطانية، يُعقّد إلى حدّ كبير شروط الحوار الأميركي الروسي، لاسيما بعد تصريح وزير الخارجية البريطاني بأن المجتمع الدولي مجمع على رحيل الأسد.
 لقد قوبلت الوثيقة باهتمام سياسي واعلامي لافت، لأنها تأتي وسط احتدام المعارك على الأرض، وغياب آفاق الحل السياسي. فهي تثبت جدية المعارضة في البحث عن وسائل توقف المذبحة المستمرة لسوريا وشعبها، ولإخراج البلاد من المحنة الوطنية التي وضعها فيها النظام وحلفاؤه.
 لقد تضمنت هذه الوثيقة مرتكزات للحل السياسي ومبادئ تأسيسية لسوريا المستقبل. أما المرتكزات فقد أكدت على وقف أعمال العنف والقتل، وتنفيذ مضامين الفقرات الإنسانية في القرار الدولي 2254، مع عودة المهجرين إلى ديارهم وكشف مصير المغيبين قبل الشروع في ترتيبات المرحلة الانتقالية، التي لا مكان للأسد فيها، والإصرار على رحيله مع عصابته المجرمة بحق السوريين. أما بخصوص المبادئ التي تحكم الانتقال السياسي. فقد استعادت الوثيقة المنطلقات الأولى للثورة باعتبارها ثورة من أجل انهاء نظام الاستبداد والفساد، ومن أجل الحرية والديمقراطية والكرامة، مؤكدةً أن الشعب هو مصدر السلطات من خلال انتخابات دورية للوصول إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على تداول السلطة ويساوي بين الموطنين، وعلى مبادئ فصل السلطات، واستقلال القضاء وضمان الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين جميعاً.
 لقد أثارت هذه الوثيقة الكثير من ردود الفعل، بين مؤيد ومعارض وناقد ومشكك، وهذا أمر طبيعي نظراً لما تواجهه المعارضة من تعقيدات وتحديات وتدخلات كثيرة، لكنها عكست رؤية واقعية سياسية وموضوعية بالقدر الذي عبرت فيه عن مسؤولية وطنية تستحق الاحترام. هي بكل الأحوال تؤسس لرؤية وطنية جديدة لكل السوريين، وتحتاج إلى الدعم والالتفاف حولها من أجل البناء عليها وتطويرها.
وعلى هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، تولت المملكة العربية السعودية دعوة الهيئة العليا للمفاوضات إلى اجتماع لممثلي المجموعة الدولية لتعيد من خلاله التأكيد على موقفها من خلال عرض قدمه منسقها العام. هذا يعكس اهتمام السعودية وحرصها على اسماع المجتمع الدولي صوت المعارضة وتثقيل حضورها على خريطة الحل السياسي.
 ج- الحراك الدولي خلال الهدنة وبعدها:
 حظيت الأزمة السورية وتطوراتها بحضور مميز في مدخلات القادة والزعماء الدوليين الذين توافدوا إلى مقر الجمعية العامة للأمم المتحدة للمشاركة في دورتها الـ 71 المنعقدة في نيويورك. فبالإضافة إلى بندها الرئيسي حول اللجوء والمهجرين وقضايا الإرهاب وأزمات المنطقة، كانت القضية السورية من بين القضايا الرئيسية على جدول أعمالها، من خلال الكلمات التي ألقيت، باستثناء مداخلة أوباما التي خلت من الإشارة إليها، كانت كلمة الأمين العام بان كيمون من اكثرها حرارة حيث طالب بإحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية، واتهم الأسد باستخدام أسلحة حارقة وخارقة لملاجئ المدنيين والامعان في قتلهم وتهجيرهم وتدمير بيوتهم. أما كلمة الرئيس الفرنسي فقد حملت نظام الأسد والقصف الروسي مسئولية افشال الهدنة. كما طالب المجتمع الدولي بالضغط من أجل وقف القصف وإبادة المدنيين والاسراع بتفعيل الحل السياسي عبر العودة للمفاوضات. كذلك الوزير البريطاني وعدد كبير من القادة، كلهم ضغطوا من أجل المساهمة لإنهاء الأزمة، معتبرين أنها أصبحت تشكل خطراً على محيطها الإقليمي ومصدراً لانتشار التطرف والإرهاب مما يجعلها مسئولية المجتمع الدولي بامتياز.
 كما جرت على هامش هذه الدورة العديد من الاجتماعات واللقاءات، كان من بينها اجتماعيين لمجلس الأمن انتهيا بعد صخب كبير وخلافات وانقسامات وصفت بالأعمق لتعلن عن فشل الأطراف بالتوصل إلى تفاهم لإيقاف التدهور الحاصل جراء فشل الهدنة. كذلك انعقد اجتماعين لمجموعة الدعم الدولية حول سوريا، جرى خلالها أيضاً تبادل الاتهامات لتنتهي بإعلان فشلها من قبل كيري. أما نظيره الروسي فقد حمل الأمريكان مسئولية الفشل معتبراً أن لا شيء جديد يعاد طرحه. بينما وصف ديمستورا الاجتماعات بالأطول والأصعب وبأن نتائجها تخيب الآمال. أما الفرنسي فقد عبر عن مرارته من سوء أجوائها وعقمها في التوصل إلى أية نتائج تذكر.
ثالثاً: الاستنتاجات والمهام
 1- لم يظهر للعلن من مضمون اتفاق الهدنة سوى الشق الإنساني التي حملت بنوده فوائد للثوار والمدنيين من وقف للقصف والبراميل إلى ادخال المساعدات الإنسانية. أما شقه العسكري والذي لم يظهر منه سوى القليل، فقد كان كارثياً ويسعى إلى تصفية الثورة السورية أو اضعافها بحجة مكافحة الإرهاب. أما الشق السياسي والذي جرى اخفاؤه، فهو الأخطر بما تضمنه من رفض للمرحلة الانتقالية وتكريس لبقاء الأسد في السلطة. ضارباً عرض الحائط بكل القرارات الدولية. وليس الدفع من أجل إعادة فرض الحصار على حلب إلا أرضية لا بدّ منها لإتمام هذا الاتفاق. كما كشفت التناقضات الروسية الأميركية وجود اتفاق بين الأمريكان والنظام السوري منذ سنتين بعدم التعرض لقوات النظام والاقتصار على توجيه الضربات لداعش.
 2- شكلت داريا، التي أفرغها النظام من سكانها مؤخراً، نموذجاً حقيقياً لروح الثورة السورية، ورمزاً للنضال في سبيل الحرية والكرامة. فعلى مدى أربع سنوات، سجل ثوارها ملاحم اسطورية في البطولة والصمود، قلّ نظيرها في التاريخ، بوجه ألة الفتك والقصف والحصار والجوع.
 إن جريمة اقتلاع السكان من أرضهم وتهجيرهم بهدف التغيير الديمغرافي كما يرغب النظام وإيران، أو إعادة التوازن الطائفي كما يحلو لروسيا. هي جريمة حرب بكل المقاييس والمعاني، وتشكل مخالفة صريحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ولقرارات مجلس الأمن، لا سيما أن مدينة داريا كانت من ضمن المناطق الـ 18 المحاصرة التي في عهدة الأمم المتحدة وقد تخلت عنها لمصلحة النظام. كما يجري تعميم هذه الجريمة على مدينة المعضمية وعلى حي الوعر الحمصي وعلى مناطق أخرى مدرجة تحت هذا الهدف.
 تطرح جرائم التغيير الديمغرافي والعبث بمكونات المجتمع مخاطر كبيرة على وحدة البلاد، وتفتح الباب لحروب لا تنتهي، ليس في سورية وحدها إنما على امتداد المنطقة. وتصبح مسألة التمسك بالأرض مسألة حياة ووجود.
 3-نعتقد أن هذه التحركات والمباحثات التي تجري بين الأطراف الإقليمية والدولية لم تصل بعد إلى موقف موحد مشترك. فمازال كل طرف يطرح رؤيته الخاصة. وبعد الفشل في التوصل إلى اتفاق بين الأمريكان والروس، يظهر بوضوح أن إدارة أوباما راغبة في تجميد الملف السوري وإبقاء الصراع مفتوحاً، الأمر الذي أزعج الروس كثيراً، خوفاً من تورطهم أكثر في الرمال المتحركة على الأرض السورية. لذلك يسعون لحل يلبي مصالحهم بالاتفاق مع هذه الإدارة الأمريكية قبل رحيلها.
 4-في ضوء هذا التطورات التي تمر بها الثورة السورية، نحن أمام مرحلة انتظاريه مدتها أكثر من سته أشهر. هذا يعني أن الحل السياسي مؤجل حتى مجيء إدارة أميركية جديدة. وهو ما يتطلب من الثوار تعزيز وحدتهم وزيادة التنسيق فيما بينهم والمحافظة على قواهم وعدم الدخول في معارك غير محسوبة النتائج. كما يتطلب حسن التنسيق مع المعارضة السياسية، والتمسك بأهداف الثورة وبخطابها الوطني الجامع والموحد، ونبذ كل ما يدعو للفرقة والانقسام. وعلى هيئة التفاوض استمرار نضالها لكسب المزيد من الرأي العام المناصر لقضايا شعبنا، ومحاصرة العناصر والقوى الرخوة داخلها، بحيث يبقى توجهها الرئيسي كما طرحته في وثيقتها لمؤتمر لندن، المتمسك بمرحلة انتقالية لا وجود للأسد فيها، وتشكيل هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات.
 5- نظراً للجرائم التي يرتكبها الغزو الروسي والإيراني في سوريا، وهي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ألا يحق لنا أن نحث الرأي العام العالمي والأمم المتحدة على ضرورة مسائلتهم وإحالتهم إلى المحاكم الدولية واتخاذ التدابير العملية لإنقاذ شعبنا من هذه الوحشية التي لم يتعرض لها شعب في التاريخ المعاصر.
دمشق أواخر أيلول 2016
 اللجنة المركزية
 لحزب الشعب الديمقراطي السوري**